

التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور

سمية عبد المحسن*

مقدمة:

"يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجر ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع".

معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل

مثلت هذه المعاهدة تحولاً ونقطة فاصلة في مسار العلاقات بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي الصهيوني الغاصب، من مرحلة المقاومة إلى مرحلة الاعتراف بوجوده واقعيًا وقانونيًا، بإقامة علاقات "طبيعية" معه نداءً لند، بل في كثير من الأحيان كان الكيان الإسرائيلي هو الطرف الأعلى المحدد لقواعد تلك العلاقات.

والتطبيع -لغةً- يعني العودة إلى وضع أو ظرف عادي وطبيعي، فيقال: طَبَّعَ العلاقات بين البلدين؛ أي جعلها طبيعيةً عاديةً. كما يعني التطبيع في اللغة التطويع والتعويد أو التعود والانقياد؛ فطَبَّعَهُ على كذا يعني عودته إياه، يقال: طَبَّعَ المَهْرَ: علَّمَهُ الانقياد والمطاوعة. ويشير التطبيع في اللغة أيضاً إلى تشكيل شيء ما على صورة معينة إيجاباً أو سلباً؛ فطَبَّعَ القُمَاشَ بالألوان يعني: بالغ في رسمه والنقش عليه، وطَبَّعَهُ: دَسَّسه^١. ومن ثم فالتطبيع في اللغة العربية يعني عودة أمر إلى طبيعته أو إلى المعتاد فيه، أو تشكيله وفق صورة معينة تصبح هي الطبيعية والمعتادة بالنسبة لهذا الأمر أو الشيء.

وتشير المعاجم اللغوية إلى أن كلمة "تطبيع" تشير في المجال السياسي إلى قرار إعادة العلاقات بين دولتين بعد فترة من قطعها. فمصطلح التطبيع يعني إقامة علاقات طبيعية وعادية بين دولتين أو أكثر، خاصة بعد انقطاعها لفترة أو وجود توتر بها أو رفض قيامها من أحد الأطراف. أو هو "جعل العلاقات بين دولة الاحتلال وأية دولة أو مؤسسة "طبيعية"، أي لا بأس بالزيارات المتبادلة والتعاون التجاري والتنسيق بين البلدين... الخ"^٢.

ويُستخدَم مصطلح التطبيع في إطار الصراع العربي-الإسرائيلي للإشارة إلى إقامة بعض النظم الحاكمة لعلاقات (طبيعية) مع الكيان الإسرائيلي رغم احتلاله لفلسطين واعتدائه على حقوق أهلها، بل وانتهاكه سيادة بعض تلك الدول أحياناً.

فالتطبيع مع إسرائيل يعني "قيام هذه الدول أو مؤسساتها أو أشخاصها بتنفيذ مشاريع تعاونية ومبادلات تجارية واقتصادية، في غياب استتباب السلام العادل، وذلك إخلالاً بالموقف السياسي التاريخي لتلك الدول والقائل بأن مقاطعة الدول العربية لإسرائيل يجب أن تستمر حتى يتحقق ذلك السلام العادل، بل وكوسيلة ضغط لتحقيقه. والتطبيع في هذه الحالة أصبح يعني ليس فقط السماح بتطوير علاقات طبيعية بين المعتدي والمعتدى عليه في غياب العدالة؛ أي في وضع غير طبيعي، بل والسماح أيضاً بالأضرار في تلك الأداة التي هي إحدى أدوات تحقيق تلك العدالة المنشودة"^٣. فهو لا يقتصر على إقامة علاقات رسمية وغير رسمية في المجالات المختلفة (سياسية واقتصادية وثقافية

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات السياسية

^١ - للمزيد حول الجذر اللغوي لكلمة "تطبيع" والمعاني المرتبطة بها في المعاجم المختلفة، انظر: <https://goo.gl/Lnjd9b>

^٢ - <https://goo.gl/UB9t3V>

^٣ - <https://goo.gl/FCL1rk>

وعلمية وعسكرية) مع الكيان الصهيوني، بل هو اعتراف ضمني و"تسليم للكيان الصهيوني بحقه في الأرض العربية وفلسطين، وبحقه في بناء المستوطنات وحقه في تهجير الفلسطينيين وحقه في تدمير القرى والمدن العربية"^٤. ويحاول هذا التقرير تتبع مسار عملية التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي عبر مائة عام من بعد إعلان "وعد بلفور"؛ مجالات التطبيع وأدواته، مساراته ومبرراته وما مرت به من تطور، ومسارات المقاومة الشعبية للتطبيع وأهم أدواتها.

أولاً- مواقف الدول العربية من وعد بلفور وقيام (دولة إسرائيل):

بالطبع لم تتم عملية التطبيع في خطوة واحدة مباشرة، بل جاءت تدريجية مرحلية، وفق طبيعة وسياق كل مرحلة من طبيعة النظم الحاكمة، ومدى وعي الشعوب بالقضية ودفاعهم عنها، وتوازنات القوى الداخلية والإقليمية والدولية، فضلاً عن مدى شدة وطأة الاحتلال الإسرائيلي التي خف الشعور بها مع مرور الزمن وزاد حال التعود عليها والتلاعب بعملية الوعي بها.

وقد كانت المنطقة العربية وقت إعلان وعد بلفور جزءاً من الخلافة العثمانية حينئذ والتي كانت في فترة ضعف وتراجع، وشهدت صراعات داخلية بين العرب والأتراك، ومحاولات العرب الاستقلال عن الدولة العثمانية بقيادة الشريف حسين، التي دفعتهم لدعم بريطانيا في الحرب العالمية الأولى في مواجهة تركيا؛ حيث انخدع العرب بوعود بريطانيا بدعمهم لتأسيس خلافة مستقلة.

وإن كان وعد بلفور قد مثل إعلاناً للدعم الأوروبي لإقامة دولة إسرائيلية على أرض فلسطين إلا أنه لم يقترن حين صدوره بصيغة قانونية أو تنفيذية لتفعيله على أرض الواقع، وإنما كان ذا صيغة فضفاضة تتضمن وعداً ببذل الجهد لتيسير "تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين" كما ورد بنص رسالة وزير الخارجية البريطاني آرثر بلفور إلى اللورد روتشيلد أحد زعماء الحركة الصهيونية.

لذلك لم يكن للعرب رد فعل قوي عند إعلان الوعد ونشره، فقد أبدوا اعتراضاً ورفضاً لذلك الوعد؛ غير أن بريطانيا تمكنت من امتصاص ذلك الغضب بإقناع الشريف حسين والعرب المؤيدين له بأن "الحكومة البريطانية لن تسمح بالاستيطان اليهودي في فلسطين إلا بقدر ما يتفق مع مصلحة السكان العرب، من الناحيتين الاقتصادية والسياسية"^٥، وأن ذلك لن يتعارض مع الوعد البريطانية لهم بتأسيس دولة مستقلة. وهو ما لم يتحقق، وثبت أنه كان تكتيكاً مؤقتاً لخداع العرب تلاه تقسيم المنطقة العربية بين الدول الاستعمارية وفق اتفاقية "سايكس-بيكو" ووضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وتنفيذ الوعد البريطاني لليهود بإقامة وطن لهم على أرضها بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب، ووقوع كثير من الدول العربية تحت الاحتلال الأجنبي، الأمر الذي حال دون اتخاذ أي من الدول العربية خطوة فاعلة لإزاء المهجرات اليهودية صوب فلسطين، حتى تم إعلان قيام "دولة إسرائيل" عام ١٩٤٨ عقب إقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين ثم قبول عضوية إسرائيل، وهو ما رفضته الدول العربية وجامعة الدول العربية وشنت حملة عسكرية على إسرائيل فيما يعرف بحرب ١٩٤٨.

تلا ذلك سلسلة من الحروب بين الدول العربية والكيان الإسرائيلي (مدعوماً من القوى الكبرى في النظام الدولي)، تلقت فيها الدول العربية هزائم متتالية، خسرت على أثرها أجزاء من أراضيها، وكشفت عن اختلال ميزان القوى لصالح

^٤ - محاسن أصراف، زيارة العرب والمسلمين للقدس.. تطبيع سياسي ودعم للاقتصاد الإسرائيلي، الحدث، <https://goo.gl/7vmsYx>

^٥ - "وعد بلفور" .. الذكرى المشؤومة والمواقف الفلسطينية، ٢٠١٤/١١/٠٢، <https://goo.gl/cGvfAB>

- وانظر أيضاً: بلفور (وعد)، الموسوعة الفلسطينية، <https://goo.gl/pntzaW>

إسرائيل نتيجة ضعف القوة العسكرية للدول العربية وتبنيها استراتيجية دفاعية وليست هجومية إزاء إسرائيل، فضلا عن عدم توحد الدول العربية وتقديم كل منها مصالحها "الوطنية" على المصالح العربية المشتركة^٦. الأمر الذي رأى بعده بعض قادة الدول العربية أن يتبنوا خيارا مغايرا في علاقتهم بالكيان المحتل بديلا للمقاومة أو الحرب؛ وهو خيار التفاوض وما أسماه بـ"السلام". ومن ثم بدأت مسيرة التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي عام ١٩٧٩ بتوقيع الرئيس المصري آنذاك محمد أنور السادات "معاهدة السلام" مع إسرائيل، استجابة للمطالب الإسرائيلية المدعومة من الولايات المتحدة.

ثانياً- مجالات التطبيع:

كانت بداية التطبيع سياسية، ارتبطت بالسيادة على الأرض وسلطات الدولة المختلفة في التعاملات وبناء العلاقات الدولية، الأمر الذي يسبقه -بالطبع- اعتراف بالوجود. غير أن السياسة كانت مدخلاً للتطبيع في مجالات أخرى أوسع تتشابه مع السياسي وتدعمه، فامتد تطبيع الدول العربية مع الكيان الإسرائيلي عبر العقود الماضية للمجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها، وفيما يلي محاولة لإلقاء الضوء على التطبيع في تلك المجالات.

أ- التطبيع السياسي:

كانت مصر أول دولة عربية تعترف بدولة إسرائيل رسمياً بموجب معاهدة السلام الموقعة عام ١٩٧٧، وقد تضمنت المعاهدة نصاً صريحاً في أكثر من موضع على كونها أساساً لتطبيع العلاقات بين مصر والكيان الإسرائيلي، ومنطلقاً ومسعى للتطبيع مع الدول العربية الأخرى؛ حيث ورد في مقدمة المعاهدة "أن الإطار المشار إليه إنما قصد به أن يكون أساساً للسلام ليس بين مصر وإسرائيل فحسب، بل أيضا بين إسرائيل وأي من جيرانها العرب - كل في ما يخصه- ممن يكون على استعداد للتفاوض من أجل السلام معها على هذا الأساس"، "وإذ تدعوان الأطراف العربية الأخرى في النزاع إلى الاشتراك في عملية السلام مع إسرائيل على أساس مبادئ إطار السلام المشار إليها آنفا واسترشادا بها، وإذ ترغبان أيضا في إنماء العلاقات الودية والتعاون بينهما".

وتقوم عملية التطبيع وفق المعاهدة على الاعتراف المتبادل بسيادة كل من الدولتين على الأراضي الخاضعة لها وأن "يقر الطرفان ويحترم كل منهما سيادة الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي"، ومن ثم اعتراف مصر بسيادة إسرائيل على أراضي فلسطين المحتلة باعتبارها دولة مستقلة. ويترتب على ذلك إقامة علاقات ثنائية بين الدولتين في المجالات المختلفة وعدم وضع أي قيود تعرقل تلك العلاقات؛ حيث "يتفق الطرفان على أن العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع".

ولم تتوقف المعاهدة عند حد التأسيس لإقامة علاقات طبيعية بين مصر وإسرائيل، بل منحت إسرائيل مزايا نسبية تيسر لها الوجود في المنطقة العربية، مثل السماح للسفن الإسرائيلية بالمرور عبر قناة السويس، وأن "يعتبر الطرفان أن مضيق تيران وخليج العقبة من الممرات المائية الدولية المفتوحة لكافة الدول دون عائق أو إيقاف لحرية الملاحة أو العبور الجوي".

وعلى الرغم من رفض معظم الدول العربية المعاهدة، ومقاطعة مصر وتعليق عضويتها في جامعة الدول العربية بعد توقيع المعاهدة وحتى عام ١٩٨٩، إلا أنها كانت فاتحة لمسيرة التطبيع العربي مع إسرائيل والاتجاه نحو مسار التفاوض

^٦ - للمزيد حول الحروب العربية مع إسرائيل وتأثيرها على استراتيجيات الدول العربية تجاه إسرائيل من الهجوم إلى الدفاع والتفاوض، انظر: د. محمد عبد السلام،

الحروب العربية الإسرائيلية، <https://goo.gl/4smHWM>

المسبوق بالاعتراف بها والمتبوع بإقامة علاقات متنوعة معها، ادعاءً بأن ذلك سبيل للحصول على الحقوق المغتصبة. فكانت الخطوة التالية عام ١٩٩٣، بتوقيع منظمة التحرير الفلسطينية اتفاقية أوسلو، لتكون أول اتفاقية رسمية مباشرة بينها وبين إسرائيل. نصت الاتفاقية على أن تنبذ منظمة التحرير الفلسطينية "الإرهاب والعنف" (المقاومة المسلحة)، وأن تلتزم بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن. كما نصت على أن تعترف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية على أنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني مقابل اعتراف المنظمة بدولة إسرائيل على ٧٨% من أراضي فلسطين، أي كل فلسطين ما عدا الضفة الغربية وقطاع غزة^٧.

وفي العام التالي، وقعت الأردن معاهدة "وادي عربة" مع الكيان الإسرائيلي، لتصبح الأردن ثالث جهة عربية تطبع علاقاتها مع إسرائيل. ونصت الاتفاقية على أن يعترف الطرفان بسيادة كل منهما وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي، وبحق كل منهما بالعيش بسلام ضمن حدود آمنة. فضلاً عن تنمية علاقات حسن الجوار والتعاون بينهما لضمان أمن دائم، والامتناع عن التهديد بالقوة وعن استعمالها، وحل كل النزاعات بينهما بالوسائل السلمية. وتنص الاتفاقية على التطبيع الكامل بين الدولتين؛ ويشمل إقامة علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة وتبادل السفراء بين البلدين، وإعطاء تأشيرات زيارة للسياح، وفتح خطوط جوية، وعدم استخدام دعاية جارحة في حق الدولة الأخرى. كما نصت على توزيع مياه نهر الأردن وأحواض وادي عربة الجوفية "بشكل عادل" بين البلدين، وإعطاء ثلاثة أرباع نهر اليرموك للأردن^٨.

وقد وصلنا اليوم إلى اعتراف ثلاث دول عربية بالكيان الإسرائيلي باعتباره دولة مستقلة وإقامة علاقات دبلوماسية وتبادل السفارات بينها وبين إسرائيل، وهي: مصر والأردن وموريتانيا. وهناك بعض الدول الأخرى اعترفت بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية ثم قطعتها في فترة لاحقة، ولكنها مازالت تعترف بجوازات السفر الإسرائيلية وتقيم علاقات معها في مجالات أخرى وهي: المغرب، وتونس، وقطر، في حين ترفض مجموعة من الدول العربية وجود أية علاقة بإسرائيل على المستوى الرسمي (باستثناء المفاوضات برعاية أجنبية)، وهي: سوريا، العراق، لبنان، اليمن، الجزائر، ليبيا، والسودان. أما باقي الدول العربية فتتعامل مع إسرائيل بصورة غير رسمية أو غير مباشرة^٩؛ حيث تتعاون كثير من الدول العربية مع إسرائيل وتقيم معها علاقات سياسية واقتصادية وأمنية سرًا، سواء بشكل مباشر أو من خلال وسيط أو طرف ثالث^{١٠}. الأمر الذي لم يكن مستغربًا معه الدعوة إلى التطبيع مع إسرائيل على المستوى الجماعي وليس فقط على مستوى كل دولة على حده؛ حيث اقترحت الجامعة العربية عام ٢٠٠٢ تطبيع العلاقات مع إسرائيل من جانب الدول العربية كجزء من حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي في إطار مبادرة السلام العربية، وما تلا ذلك من تزايد الخطابات العربية (رسمية وغير رسمية) التي تحمل دعوة للتطبيع مع إسرائيل ولا ترى في ذلك أمرًا أو توجهًا معيَّبًا أو أن فيه

^٧ - لمزيد من التفصيل حول اتفاقية أوسلو راجع:

- <https://goo.gl/PzRAdb>
- <https://goo.gl/p٤٧١AH>
- <https://goo.gl/a١١wvU>
^٨ - <https://goo.gl/L١gWqv>

- وراجع أيضًا: معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية .. أهم البنود، <https://goo.gl/VWBdTp>

^٩ - راجع في هذا الإطار:

- اعتراف الدول العربية بإسرائيل، <https://goo.gl/qXGuEM>

- موقع فلسطين سؤال وجواب، <https://goo.gl/٤١ZNV>

^{١٠} - راجع في ذلك: هدير محمود، اتفاق السلام المصري الإسرائيلي.. بوابة التطبيع العربي الصهيوني، ٢٦ مارس، ٢٠١٧، <https://goo.gl/nR٢qah>

تناقضًا مع تبني القضية الفلسطينية، أو تتجاوز ذلك لترى أن الدفاع عن القضية الفلسطينية أصبح شعارًا يُساء استغلاله.

فهناك العديد من التقارير تشير إلى وجود علاقات واتصالات سرية بين دول الخليج وإسرائيل على مدار العقود الماضية؛ منطلقها وجود مصالح مشتركة بين الطرفين على رأسها حل القضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى وجود عدو مشترك، تراه تلك الدول العربية أشد خطرًا عليها من خطر الصهيونية، تتمثل في إيران ثم أضيف إليه "الإرهاب" مؤخرًا. في هذا الإطار، أشارت برقية دبلوماسية سرية تعود لعام ٢٠٠٩ إلى أن هناك علاقات دبلوماسية سرية مكثفة بين إسرائيل ودول الخليج، وتبادل معلومات استخباراتية خطيرة خاصة بشأن إيران. ونسبت تقارير أخرى إلى مستشار الشرق الأوسط السابق في وزارة الخارجية الأميركية ديفيد ميلر القول بأن كل الدول العربية كانت لها قنوات دبلوماسية مع إسرائيل حتى عام ١٩٩٦ باستثناء العراق^{١١}.

كما تمت لقاءات عدة بين قيادات خليجية وأخرى إسرائيلية، تناولت التحديات المشتركة بين الطرفين؛ منها لقاءات مع مسؤولين سعوديين أبرزهم أنور عشقي -اللواء السابق في القوات المسلحة السعودية ومدير مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية- الذي صرح أكثر من مرة بإمكانية تطبيع العلاقات مع إسرائيل في حال قبولها بالمبادرة العربية التي طرحتها المملكة السعودية لحل القضية الفلسطينية عام ٢٠٠٢، وأن الباب مفتوح بعد ذلك للتعاون بين الطرفين "بحسب المصالح المشتركة"^{١٢}. بل ترددت شائعات مؤخرًا حول زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان لإسرائيل ولقائه بكبار المسؤولين الإسرائيليين^{١٣}، في ظل تحليلات تشير إلى توجه سلمان لتجاوز سرية العلاقات مع إسرائيل نحو علاقات معلنة وتعاون يخدم المصالح المتبادلة بينهما^{١٤}.

وفي هذا الإطار، تأتي اتفاقية إعادة ترسيم الحدود بين مصر والسعودية، والتي رتبت تنازل مصر عن سيادتها على جزيرتي تيران وصنافير للسعودية جزءًا من هذا التحول في العلاقات السعودية الإسرائيلية؛ حيث تستفيد إسرائيل من تحول مضيق تيران إلى ممر دولي مما ييسر لها حركة الملاحة، وتستفيد السعودية -في المقابل- بالحصول على تعاون إسرائيلي في إدارة مضيق باب المندب وخليج عدن لقطع إمدادات إيران عن الحوثيين وفق ما أشارت بعض التقارير^{١٥}. وبالمثل نقلت بعض التقارير أنباء عن لقاءات وزيارات متبادلة بين مسؤولين إماراتيين وإسرائيليين، تضمنت حوارًا حول إمكانيات تطبيع العلاقات مع إسرائيل ونقلها إلى إطار العلنية والتعاون المشترك حال حدوث تقدم في التفاوض بشأن القضية الفلسطينية، ومن ناحية أخرى إمكانيات التعاون المشترك لمواجهة الخطر الإيراني^{١٦}.

في هذا الإطار، يتصاعد مسار تطبيع الدول العربية علاقاتها مع إسرائيل على المستوى الرسمي تدريجيًا في السنوات الأخيرة، خاصة ما بعد الثورات العربية وما شهدته من هزيمة جزئية بتقدم الثورات المضادة التي أعادت للصدارة أنصار

^{١١} - ويكيليكس: علاقات سرية بين إسرائيل ودول عربية، <https://goo.gl/AY4Nt>

^{١٢} - راجع على سبيل المثال: السعودية تمهد لمرحلة جديدة من التطبيع مع إسرائيل. عشقي ووعده بلغور الجديد، يونيو ٢٨، ٢٠١٧، <https://goo.gl/sEHT4٦>

^{١٣} - شفاء ياسر، أمير سعودي في إسرائيل «تحالف من رحم الفشل»، ١٧/٩/٢٠١٧، <https://goo.gl/Fw1ESR>

^{١٤} - محمد محمود السيد، من عبد الناصر إلى تيران وصنافير: رحلة التطبيع السعودي الإسرائيلي، ٣٠ يونيو، ٢٠١٧، <https://goo.gl/QTKMZo>

^{١٥} - راجع في هذا الإطار: المرجع السابق.

و: السعودية وإسرائيل - صفقة تطبيع تلوح في الأفق قد تغير وجه المنطقة، <https://goo.gl/nQzH٥o>

^{١٦} - انظر:

- بعد ٥ سنوات.. الكشف عن لقاء إماراتي إسرائيلي سري، ٢١/٧/٢٠١٧، <https://goo.gl/x9BJWX>

- السعودية والإمارات تسعيان لإشهار التطبيع مع إسرائيل، ٢٩-٠٧-٢٠١٧، <https://goo.gl/rCLkqz>

التبعية للغرب؛ حيث باتت خطابات التطبيع تلقى علناً دون حجل أو خوف، ليس تبريراً لعملية التطبيع فحسب، بل تعديداً لمزاياها وأهميتها للمصالح العربية!!

وقد شهدنا ذلك -على سبيل المثال- في تصريحات وزير الاستثمار السوداني مبارك المهدي، الذي دعا علناً إلى تطبيع العلاقات مع الكيان الإسرائيلي، ورأى أنه لا مانع لذلك ولا ضرر منه. وإن لم يكن ذلك التصريح الأول من نوعه من مسؤولين سودانيين في الدعوة للتطبيع مع إسرائيل، فإنه الأكثر جرأة وتجاوزاً، في دولة ترفض إقامة علاقات رسمية مع الكيان الإسرائيلي وترى في ذلك خذلاناً للقضية الفلسطينية، معتبراً أن "القضية الفلسطينية أحرقت العالم العربي كثيراً، وبعض الأنظمة العربية استغلته ذريعة وتاجرت بها". وإن كانت التحليلات تشير إلى تزايد توجه سياسيين سودانيين نحو مسار التطبيع أملاً في تخفيف العقوبات المفروضة على السودان، وأن هذا يلقي ترحيباً من الغرب وإسرائيل خاصة بعد قطع السودان علاقاتها مع إيران^{١٧}.

وتجاوز الأمر مجرد التصريحات الداعية للتطبيع إلى التنسيق لاتخاذ خطوة أكثر تقدماً في عملية التطبيع العربي مع إسرائيل، بدا ذلك في لقاء عبد الفتاح السيسي بنتنياهو على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً سبتمبر ٢٠١٧، الذي تردد أنه لقاء تمهيدي لعقد "قمة سلام" جديدة تجمع كلا من مصر والسلطة الفلسطينية والأردن والسعودية مع الكيان الإسرائيلي، برعاية أمريكية، تستهدف "المصالحة الفلسطينية أولاً، ثم "تسوية" الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ثانيًا، وهذا بالتوازي مع التطبيع الكامل والعلني ما بين دول عربية وإسرائيل^{١٨}.

وهذا ما دعمه الخطاب الرسمي للسيسي أمام الجمعية العامة، التي تحدث بلسان النظم العربية معبراً عن استعدادها اتخاذ المزيد من الخطوات في مسار التطبيع اقتداءً بالتجربة المصرية في هذا الصدد؛ حيث قال: "يهمني أن أؤكد هنا أن يد العرب ما زالت ممدودة بالسلام، وأن تجربة مصر تثبت أن هذا السلام ممكن وأنه يعد هدفاً واقعياً يجب علينا جميعاً مواصلة السعي بجدية لتحقيقه". ثم وجه خطاباً مباشراً وصریحاً إلى الشعب الفلسطيني يدعو فيه إلى القبول بالأمر الواقع -الذي اعتبره "فرصة" ينبغي حسن استغلالها- والتراجع عن المقاومة بدعوى "قبول العيش مع الإسرائيليين في أمان وسلام، وتحقيق الاستقرار والأمن للجميع". مؤكداً -في تعهد "للشعب الإسرائيلي"- "ضرورة حفظ" أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنباً إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي [لعله يقصد الفلسطيني]، قائلاً: "اطمئنوا نحن معكم جميعاً من أجل إنجاح هذه الخطوة، وهذه فرصة قد لا تتكرر مرة أخرى"، وهي بحق فرصة تاريخية، ولكنها كذلك للكيان الصهيوني وليس للفلسطينيين أو العرب، أن يتلقى عرضاً معلناً بتطبيع الدول العربية معه، وتصديها لحفظ أمن الكيان المحتل من مقاومة أصحاب الأرض المغتصبة ودفعهم للقبول بالأمر الواقع^{١٩}.

أ) تطبيع اقتصادي:

أسس الاعتراف السياسي العربي وإقامة علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع إسرائيل لتطبيع وتعاون أوسع بين بعض الدول العربية والكيان الإسرائيلي، من أهم المجالات التي تم فيها التطبيع المجال الاقتصادي. وهو ما أسست له الاتفاقيات الموقعة بين دول عربية وبين إسرائيل؛ فقد نصت اتفاقية كامب دافيد على أن "يتفق الطرفان على أن

^{١٧} - راجع في هذا الشأن:

- "التطبيع مع إسرائيل" هل يطيح بوزير الاستثمار السوداني؟، ٢٨ أغسطس ٢٠١٧، <https://goo.gl/ZnHias>

- تقرير: التطبيع مع إسرائيل خطوة سودانية على صعيد التقارب مع أمريكا أملاً في رفع العقوبات، ٢٢ أغسطس ٢٠١٧، <https://goo.gl/nFcLrA>

^{١٨} - لقاء نتنياهو السيسي بمهد لقمة إقليمية بشرم الشيخ، ٢١ سبتمبر ٢٠١٧، <https://goo.gl/4mLmjz>

^{١٩} - راجع: نص كلمة الرئيس السيسي أمام الأمم المتحدة، ٢٠ سبتمبر ٢٠١٧، <https://sco.gl/Ho1pB>

العلاقات الطبيعية التي ستقام بينهما ستضمن الاعتراف الكامل والعلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية وإنهاء المقاطعة الاقتصادية والحواجز ذات الطابع المتميز المفروضة ضد حرية انتقال الأفراد والسلع". كما نصت اتفاقية "وادي عربة" على أن "الطرفين - في ضوء أوجه التفاهم التي تم التوصل إليها - يؤكدان على رغبتهما المتبادلتين في ترويج التعاون الاقتصادي ليس بينهما وحسب، وفي ضمن الإطار الأوسع للتعاون الاقتصادي الإقليمي كذلك. ولتحقيق هذا الهدف يتفق الطرفان على إزالة كافة أوجه التمييز التي تعتبر حواجز ضد تحقيق علاقات اقتصادية طبيعية، وإنهاء المقاطعات الاقتصادية الموجهة ضد الطرف الآخر، والتعاون في مجال إنهاء المقاطعات الاقتصادية المقامة ضد أحدهما من قبل أطراف ثالثة"، كما تضمنت مواد أخرى تعلقت بحرية الملاحة والتنقل ونقل البضائع.

ثم ترسخت العلاقات الاقتصادية بين الكيان الإسرائيلي وأكثر من دولة عربية، لتثبت أن التطبيع لم يكن بهدف حل القضية الفلسطينية فحسب، وإنما كان سعيًا لتحقيق مصالح خاصة للنظم الحاكمة^{٢٠}. فقد بدأت قطر علاقات اقتصادية مع إسرائيل من خلال افتتاح مكتب تجاري إسرائيلي في الدوحة عام ١٩٩٦، وهو العام نفسه الذي فتحت فيه إسرائيل مكتبًا للتمثيل التجاري أيضًا في سلطنة عمان، وإن كان كلاهما قد أغلق بعد ذلك نتيجة تزايد العدوان الإسرائيلي على فلسطين^{٢١}. كما أشارت بعض التقارير إلى وجود مباحثات واتصالات سعودية بالكيان الإسرائيلي بهدف إقامة علاقات اقتصادية متبادلة بينهما، تبدأ في مجال الطيران والسماح بتحليق الطائرات الإسرائيلية في المجال الجوي السعودي، كما تشمل تعاونًا في مجال الاستثمار وغيرها^{٢٢}. وبينت إحصاءات صادرة عن المركز الإسرائيلي للإحصاء أن المغرب يعتبر على الصعيد القاري "سابع زبون إفريقي لإسرائيل" بنحو ٦٠ مليون دولار خلال ٢٠١٣ مقابل ١٧ مليون دولار فقط خلال ٢٠١٢^{٢٣}.

وقد مثل اتفاق تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل أحد محاولات ترسيخ عملية التطبيع على أرض الواقع، ولكنها كانت خطوة أثارت كثيرًا من الجدل والرفض الشعبي، مما دفع إلى توقفها بعد ثورة ٢٥ يناير. غير أن هذا المجال للتطبيع الاقتصادي لم يتوقف؛ حيث يستمر الآن في الاتجاه العكسي، بتوقيع اتفاقية تصدير إسرائيل الغاز الطبيعي للأردن مؤخرًا، في ظل ادعاءات حكومية بأن تلك الخطوة لا تمثل دعمًا للكيان الإسرائيلي ولا تتعارض مع الدفاع عن القضية الفلسطينية^{٢٤}. وثمة حديث عن اتفاقية مشابهة بالنسبة لمصر. وبالمثل كانت اتفاقيات الكويز خطوة أخرى نحو تحقيق التطبيع الكامل من خلال المجال الاقتصادي، بفرض وجود إسرائيل طرفًا في التبادل التجاري والاقتصادي بين الدول العربية والولايات المتحدة^{٢٥}.

^{٢٠} - حول تطور العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية وتعبيرها عن مسار التطبيع، انظر هذه الدراسة المهمة: عزيز حيدر، الثورات العربية والعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية وإسرائيل، مجلة شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، عدد ٢٤٩-٢٥٠، خريف ٢٠١٢، ص ٨٨ - ١٢١.

^{٢١} - بثينة اشتبوي، إسرائيل والعرب: سفارات رسمية ومكاتب قنصلية وتبادل تجاري، ٢٩ نوفمبر ٢٠١٥، <https://goo.gl/rRaF4V>

^{٢٢} - انظر على سبيل المثال:

- محمد محمود السيد، من عبد الناصر إلى تيران وصنافير: رحلة التطبيع السعودي الإسرائيلي، ٣٠ يونيو، ٢٠١٧، <https://goo.gl/xXcLRE>

- صحيفة بريطانية: الرياض وتل أبيب تبحتان إقامة علاقات اقتصادية، ١٩/٠٦/٢٠١٧، <https://goo.gl/Pzzwba>

^{٢٣} - راجع: جدل في المغرب بين "العدالة والتنمية" والمعارضة بشأن التطبيع مع إسرائيل، <https://goo.gl/CzLE4t>

^{٢٤} - انظر: ديفيد وورمسر، جيوسياسيات مخزون الغاز البحري الإسرائيلي، مارس ٢٠١٥، <https://goo.gl/0Q1Ja>

- وزير أردني: اتفاقية الغاز مع إسرائيل لا تتناقض مع رفض الاحتلال، ٠٣/١٠/٢٠١٦، <https://goo.gl/VaEpi0>

^{٢٥} - اتفاقية الكويز، <https://goo.gl/q4msdN>

وإجمالاً تشير بعض الإحصاءات إلى وصول قيمة التبادل التجاري بين الدول العربية وإسرائيل، المعلن منها والسري، حوالي ٤٥٠ مليون دولار سنوياً في عام ٢٠١٠، بما يمثل حوالي ٨-٩% من إجمالي التجارة العربية مع دول العالم سنوياً^{٢٦}.

ج) تطبيع أممي:

لم تتوقف أوجه التطبيع العربي الرسمي مع الكيان الإسرائيلي عند حد إقامة علاقات متبادلة بينهما تتجاوز المعاهدات والاتفاقات السياسية، بل انتقلت إلى التعامل مع الكيان الإسرائيلي باعتباره حليفاً تجمعته بالدول العربية مصالح مشتركة ينبغي التعاون في الدفاع عنها، ومن ثم رأت بعض النظم العربية أهمية التنسيق الأمني مع العدو الحضاري والاستراتيجي الأول للعرب في المنطقة ضد أطراف أخرى هي -بالتأكيد- أقرب للعرب من الصهاينة.

لم تتوان إسرائيل عن الحرص على التأسيس لذلك التنسيق الأمني في ما أبرمته من معاهدات مع دول عربية؛ فنصت اتفاقية وادي عربة -على سبيل المثال- على أن يمتنع طرفا الاتفاقية عن "الدخول في أي ائتلاف أو تنظيم أو حلف ذي صفة عسكرية أو أمنية مع طرف ثالث أو مساعدته بأي طريقة من الطرق أو الترويج له أو التعاون معه إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن العدوان أو أية أعمال أخرى من العداء العسكري ضد الطرف الآخر، بما يتناقض مع مواد هذه المعاهدة". وأن "يتخذ الطرفان إجراءات ضرورية وفعالة وسيتعاونان في مكافحة الإرهاب بكل أشكاله. ويتعهد الطرفان باتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمنع أعمال الإرهاب والتخريب والعنف من أن تشن من أراضيها أو من خلال أراضيها، وباتخاذ إجراءات ضرورية وفعالة لمكافحة هذه النشاطات ومرتكبيها".

ويظهر هذا التنسيق في مسار تسوية القضية الفلسطينية، وموقف النظم العربية من المقاومة الفلسطينية، الذي وصل حد إعلان الكيان الإسرائيلي أن نصب البوابات الإلكترونية عند مداخل المسجد الأقصى مؤخرًا قد تم بالتنسيق مع نظم عربية وإسلامية^{٢٧}. وهو ما تدعمه جهود دونالد ترامب لتدعيم وتوسعة مسار التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي بما يساند مخططاته لتسوية القضية الفلسطينية في مواجهة الفلسطينيين^{٢٨}.

وقد تجسد التنسيق الأمني العربي الإسرائيلي بدرجة أكبر بعد الثورات العربية وتقدم الثورات المضادة عليها؛ حيث زاد التواجد العسكري الإسرائيلي في بعض المناطق الحدودية للدول العربية مع الأراضي الفلسطينية المحتلة خشية انطلاق أعمال مقاومة منها ضد إسرائيل، أو ما وصفته نظم الثورات المضادة وإسرائيل بالإرهاب^{٢٩}.

وكما سبقت الإشارة، تشير كثير من التحليلات نحو اتجاه دول الخليج مؤخرًا إلى التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بهدف التنسيق معه لمواجهة النفوذ الإيراني باعتباره خطرًا مشتركًا يهدد كلا الطرفين، الأمر الذي قد يصل إلى القيام بعمل عسكري مشترك إذا اقتضى الأمر وفق ما تذكر بعض التحليلات^{٣٠}.

٢٦- الثورات العربية وآفاق التطبيع مع إسرائيل، ٢٠١١/٩/٣٠، https://goo.gl/K1i*CD

٢٧- راجع على سبيل المثال: حرب مصر على المقاومة الفلسطينية في عيون الصهاينة، ٢٠١٤/٨/١٦، <https://goo.gl/OUuUrf>

- وزير إسرائيلي يكشف: نسقنا مع دول عربية لنصب بوابات للأقصى، ١٩ تموز / يوليو ٢٠١٧، https://goo.gl/CHW*BN

٢٨- راجع في ذلك على سبيل المثال:

- مبادرة ترامب للسلام تشترط التطبيع العربي مع إسرائيل أولاً، ٢٥ مايو ٢٠١٧، <https://goo.gl/aEBEmY>

- خطة ترامب للسلام الفلسطيني الإسرائيلي تشترط التطبيع العربي مع إسرائيل أولاً، ٢٤ مايو ٢٠١٧، <https://goo.gl/CytAvC>

٢٩- فعلى سبيل المثال أعلن في عام ٢٠١٣ عن تأسيس وحدة إسرائيلية خاصة في سيناء لمواجهة أي "أعمال إرهابية" قد توجه نحو إسرائيل. انظر: وحدة إسرائيلية

خاصة لمكافحة الإرهاب في سيناء، ١٦ يوليو ٢٠١٣، https://goo.gl/eJr*4e

٣٠- انظر في هذا الإطار: أدهم مناصرة، هآرتس: "خطة التطبيع العربي تشكل.. بالتعاون العسكري، ١٨/٥/٢٠١٧، https://goo.gl/PMM*3s

د) تطبيع ثقافي:

أخطر وجوه التطبيع هو التطبيع الثقافي؛ حيث يستهدف الانتقال من التطبيع مع العدو الصهيوني من مستوى النظم الحاكمة إلى مستوى النخب والشعوب، حتى يعتاد الناس التعامل مع الكيان الإسرائيلي بغض النظر عن كونه عدوًا معتدًا مغتصبًا للأرض والحق.

ويتم التطبيع الثقافي من خلال التنقل المتبادل للأفراد من الطرفين عبر الحدود وزيارة الأماكن التاريخية والسياحية، والمشاركة المتبادلة في أنشطة اجتماعية وثقافية وعلمية وغيرها كما يحدث مع أي دولة. وهو ما حاولت النظم العربية تحقيقه ودعمه من خلال المعاهدات والاتفاقيات مع الكيان الصهيوني، ولكنه ظل لفترة طويلة مقتصرًا على النظم والنخب المحيطة بها والداعمة لها، غير أنه بعد فترة لم يعد محل مقاومة شعبية واضحة، خاصة مع تزايد سبل القمع التي تستخدمها النظم العربية الاستبدادية في مواجهة أي حراك شعبي واسع وبالأخص بعد الثورات.

فقد أسس الكيان الصهيوني مركزًا بحثيًا أكاديميًا في مصر عام ١٩٨٠ - كما يروي أحد الباحثين في كتاب له - بهدف تدعيم علاقات التطبيع بين مصر وإسرائيل، وقد كان محل تجاوب وتعاون بعض المثقفين المصريين، ثم رتب بعدها لزيارة وفد أكاديمي مصري للكيان الإسرائيلي في نفس عام تأسيسه. لكن التعاون الأكاديمي الصهيوني المصري ظلّ تعاونًا فرديًا كما يقول مؤلف ذلك الكتاب، وسيظل الموقف المصري الجمعي رافضًا للسلام ولتقبل فكرة "إسرائيل". وفي ربيع العام ١٩٨٢ كانت إحدى مشاريع التطبيع الناجحة التي أشرف عليها المركز الأكاديمي، حيث شاركت بعثة من ١٨٠ موسيقيًا مصريًا في مهرجان الربيع في تل أبيب، كما عقدت مسابقات شطرنج مشتركة والعديد من المشروعات البحثية.

وقد عمل المركز آنذاك على إنشاء مكتبة من قسمين، القسم الأول يحوي كتبًا عن مصر وهي لخدمة الباحث الصهيوني، أما القسم الثاني فهو حول دولة الاحتلال وتاريخها واليهود وديانتهم، وهي بالأساس للباحثين المصريين. غير أن مشاريع المركز الأكاديمي لاقت معارضة مصرية على صعيد الشارع بشكل دائم، حيث كانت تعلق أحيانًا وتخفت أحيانًا وفي شتى محطات الصراع كان الصوت يعلو كما في اجتياح لبنان والانتفاضة الأولى وغيرها؛ حيث فشل المركز في اختراق الأكاديمية المصرية والتعاون أو التشارك مع أي جامعة ولم يتم بناء أي مشروع أكاديمي مشترك، وفشل في جذب المصريين للحصول على منح للدراسة في الكيان الصهيوني، كما روى مؤسس ذلك المركز^{٣١}.

وبعد مرور عقود، طالب الرئيس محمود عباس العرب خلال القمة العربية الثالثة والعشرين في بغداد ٢٠١٢؛ بزيارة القدس بدعوى دعم صمود أهلها. في حين يرى كثيرون أن زيارة العرب والمسلمين للقدس تصب في مصلحة الكيان الإسرائيلي وليس في مصلحة فلسطين والفلسطينيين؛ حيث تخدم وتدعم السياحة في الكيان الإسرائيلي، فضلًا عن كونها اعترافًا به، وأنها تُسهّم في كسر العزلة السياسية العالمية والعربية عن الاحتلال الإسرائيلي، وتُحسن صورته أمام العالم وتثبت الادعاءات الإسرائيلية بعدم منع العرب والمسلمين من دخول المسجد الأقصى والأماكن المقدسة^{٣٢}.

ويلعب الإعلام دورًا مهمًا -ولو عن غير عمد- في تيسير مهمة التطبيع المجتمعي، من خلال استضافة شخصيات إسرائيلية ولو بوضعها في محل الاتهام، ولكنها تشارك -دون أن تقصد- في السماح للإسرائيليين بعرض وجهة نظرهم وطرح مفاهيمهم ورؤيتهم للمنطقة بطريق غير مباشر، وإقناع عموم الناس بها. فبالإضافة إلى "التحايل على المشاهد

^{٣١} -فادي عاصلة، قصة المركز الأكاديمي "الإسرائيلي" في القاهرة، ٢٠١٦-٠٨-٠٤، <https://goo.gl/rp3Wxt>

^{٣٢} -راجع في هذا الإطار: زيارة العرب والمسلمين للقدس.. تطبيع سياسي ودعم للاقتصاد الإسرائيلي، ٢٠١٥-٠٦-١٦، <https://goo.gl/hQYbYu>

وتلقينه حقائق مشوهة تحمّل المشروع الاستعماري الصهيوني وتخدم الأهداف العسكرية الحربية، فإنّ مشاركة شخصيات سياسية أو عسكرية في مقابلات لقنوات عربية لهو مؤشر على قبول دولة العدو في المنطقة، والتعامل معها بشكل طبيعي^{٣٣}.

ثالثاً- المقاومة الشعبية والمجتمعية للتطبيع:

مازالت مسارات التطبيع ومساعيه حتى الآن مصدرها النظم الرسمية الحاكمة أو النخب المرتبطة بها والتي تدور في فلكها في غالب الأمر. وفي المقابل فإنّ الشعوب العربية ترفض التطبيع مع الكيان الصهيوني، وتسعى لمواجهة ومحاربة أشكاله المختلفة، مستخدمة أدوات وسبلا عدة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي والفكري والأكاديمي أو غيرها.

غير أنه من المهم الإشارة إلى أنه لا يتم تسليط الضوء على جهود مقاومة التطبيع في الدول والمجتمعات العربية، أو حتى تجهيل تلك الجهود وعدم الإعلان عنها، بما يحجب التعرف على ما تقوم به من جهود وما تحقّقه من إنجازات، ومن ثمّ يكون دافعا نحو توسعة تلك الجهود وزرع الوعي لدى الشعوب العربية بأهمية هذه الجهود في مقاومة التطبيع، والإيمان بجداها وفعاليتها التي يمكن أن تزيد إذا تمّ التنسيق بينها.

رغم ذلك، يمكن رصد بعض مظاهر مقاومة التطبيع في مجالات مختلفة؛ فعلى المستوى السياسي تتأسس جمعيات ومؤسسات في دول مختلفة لمقاومة ورفض التطبيع، تنظم تظاهرات شعبية أو تسعى لطرح أو دعم قوانين مناهضة التطبيع أو غير ذلك؛ منها -على سبيل المثال- مجموعة "العمل الوطنية من أجل فلسطين" المغربية التي دعت إلى التعجيل بإصدار قانون تجريم التطبيع ومقاطعة "إسرائيل" ومنع أي شكل من أشكال التطبيع^{٣٤}، و"المركز المغربي مناهضة التطبيع مع إسرائيل" الذي أسسه عدد من النشطاء المغاربة عام ٢٠١٣، لـ"فضح المطبّعين مع الكيان الصهيوني"، والعمل على إعداد مشروع قانون لمواجهة التطبيع عرضه على البرلمان^{٣٥}. كما أعلن عدد من أعضاء المجلس التأسيسي في تونس عن إنشاء منظمة "برلمانيون من أجل القدس" لحشد الدعم الرسمي والقانوني للقضية الفلسطينية وتجريم التطبيع^{٣٦}.

ومن أمثلة مقاومة التطبيع على المستوى الأكاديمي والثقافي، صدرت في ٢٠١٤ موسوعة "التطبيع والمطبعون: العلاقات المصرية - الإسرائيلية ١٩٧٩ - ٢٠١١"، التي ترصد تفاصيل تطبيع النظم المتتالية في مصر مع الكيان الإسرائيلي في المجالات المختلفة حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وذلك في ستة أبواب رئيسية تتناول مظاهر التطبيع في المجالات السياسية، والاقتصادية والثقافية والإعلامية، والاجتماعية، والدينية، فضلا عن رصد بعض مظاهر التطبيع بعد ثورة ٢٥ يناير. وتهدف -كما أكد مؤلفها- إلى الحفاظ على ذاكرة الصراع مع العدو الإسرائيلي حية من خلال إبراز الأضرار والمخاطر التي تعرضت لها مصر بسبب هذا التطبيع في كافة المجالات، وإبراز عمليات المقاومة المختلفة ضد هذا التطبيع^{٣٧}.

^{٣٣} -انظر في ذلك: خليل غزّة، التطبيع في الإعلام: "إسرائيل" في صالون بيتنا، ٢٠١٦-٠٩-٢٦، <https://goo.gl/WvkAx>

^{٣٤} -منظمة مغربية تدعو للتعجيل بقانون تجريم التطبيع مع "إسرائيل"، ١٩ تموز / يوليو ٢٠١٧، <https://goo.gl/xPWkd>

^{٣٥} -جدل في المغرب بين "العدالة والتنمية" والمعارضة بشأن التطبيع مع إسرائيل، <https://goo.gl/iPvLJu>

^{٣٦} -برلمانيون تونسيون يشكلون منظمة لتجريم التطبيع، ٧ يونيو ٢٠١٤، <https://goo.gl/6CIVM>

^{٣٧} -للاطلاع على ملخص للموسوعة وتحميل أجزائها راجع الرابط التالي: <https://goo.gl/ENe9qr>

وأصدر اتحاد الناشرين العرب خلال العام الجاري بيانا يحذر فيه أعضائه من التعامل مع الكيان الإسرائيلي، خاصة بعد العدوان الغاشم الذي يقوم به حاليا على المسجد الأقصى وفلسطين^{٣٨}.

وفي مجال الفن، طالب الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظمات مناهضة للصهيونية قبل شهور وزارة الثقافة التونسية بإلغاء عرض ممثل يهودي تونسي فرنسي مناصر للصهيونية وللاحتلال الاسرائيلي بأحد المهرجانات الدولية^{٣٩}. وبالمثل حظرت كل من لبنان وتونس مؤخرا عرض أحد الأفلام الأمريكية بسبب مشاركة ممثلة إسرائيلية فيه، خدمت في الجيش الإسرائيلي عامين^{٤٠}.

نموذج (حركة مقاطعة إسرائيل BDS)^{٤١}: من النماذج الأكثر تأثيرا وانتشارا لمقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" (BDS)، وهي - كما تعرف نفسها على موقعها الرسمي - "حركة فلسطينية المنشأ عالمية الامتداد تسعى لمقاومة الاحتلال والاستعمار الاستيطاني والأبارتهايد الإسرائيلي، من أجل تحقيق الحرية والعدالة والمساواة في فلسطين وصولاً إلى حق تقرير المصير لكل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات".

وللحركة امتداد عالمي؛ حيث تحظى بدعم من قبل اتحادات ونقابات وأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني الدولي وحركات شعبية وغيرها من الجهات التي تمثل الملايين من الأعضاء عبر كافة قارات العالم، كما تؤيدها شخصيات مؤثرة في الرأي العام. وقد نجحت الحركة في تحقيق هدف محاربة التطبيع مع الكيان الإسرائيلي من خلال التأثير في جهات عدة على مستوى العالم، سواء دول أو منظمات أو شخصيات عامة وذات تأثير^{٤٢}.

وتتمثل الآليات الرئيسية للحركة في:

- المقاطعة (Boycott): تشمل وقف التعامل مع إسرائيل، ومقاطعة الشركات الإسرائيلية وكذلك الدولية المتواطئة في انتهاكاتهما لحقوق الفلسطينيين، ومقاطعة المؤسسات والنشاطات الرياضية والثقافية والأكاديمية الإسرائيلية.
- سحب الاستثمارات (Divestment): تسعى إلى الضغط على المستثمرين والمتعاقدين مع الشركات الإسرائيلية والدولية المتورطة في جرائم دولة الاحتلال والأبارتهايد بسحب استثماراتهم من و/أو إنهاء تعاقدتهم مع هذه الشركات.
- فرض العقوبات (Sanctions): أي الإجراءات العقابية التي تتخذها الحكومات والمؤسسات الرسمية والأممية ضد دولة أو جهة تنتهك حقوق الإنسان، بهدف إجبارها على وقف هذه الانتهاكات. وتشمل العقوبات العسكرية والاقتصادية والثقافية وغيرها، على سبيل المثال عن طريق وقف التعاون العسكري، أو وقف اتفاقيات التجارة الحرة، أو طرد إسرائيل من المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة أو الاتحاد البرلماني الدولي أو الفييفا أو غيرها.

^{٣٨} - اتحاد الناشرين العرب يحذر أعضائه من التطبيع مع إسرائيل، ٢٦ يولييه ٢٠١٧، <https://goo.gl/wDcvpt>

^{٣٩} - منظمات تونسية تطالب بمنع عرض لفنان يهودي بمهرجان قرطاج، ٦ تموز / يولييه ٢٠١٧، <https://goo.gl/mTtQ3>

^{٤٠} - انظر: لبنان: منع عرض فيلم "ووندر وومن" للممثلة الإسرائيلية غال غادوت، ٠٧/٠٦/٢٠١٧، <https://goo.gl/qfzVsD>

- تونس: القضاء بمنع مؤقثا عرض فيلم "ووندر وومان" بسبب ممثلة إسرائيلية، ٠٧/٠٦/٢٠١٧، <https://goo.gl/QJcF=Q>

^{٤١} - يمكن الاطلاع على مزيد من التفاصيل حول الحركة وأهدافها ونجاحاتها على موقعها، على الرابط التالي: https://goo.gl/H*Mo٦٢

^{٤٢} - يمكن الاطلاع على نماذج تأثير ونجاح الحركة على موقعها، على الرابط التالي: https://goo.gl/SZ*QCS

وتهدف الحركة إلى تحقيق المطالب التالية:

- إنهاء الاحتلال الإسرائيلي لكافة الأراضي الفلسطينية والعربية وتفكيك الجدار.
- إنهاء كافة أشكال الفصل العنصري ضد الفلسطينيين والاعتراف بالحقوق الأساسي بالمساواة الكاملة لفلسطينيين أراضي ٤٨.
- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها واستعادة ممتلكاتهم كما نص على ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤٤.

رابعاً- دلالات مسارات التطبيع بعد مائة عام من وعد بلفور:

بعد استعراض الملامح والمحطات التالية للتطبيع العربي-الإسرائيلي، يمكن الوصول لبعض الدلالات حول مسار هذه العملية عبر مائة عام فيما يلي:

- الفاعل الأساسي في عملية التطبيع هو **النظم الحاكمة**، التي سعت للتطبيع مع الكيان الإسرائيلي على المستويين الرسمي وغير الرسمي، المعلن والخفي منذ بداية القضية الفلسطينية، بل منذ بداية إعلان النيات الصهيونية وتوجهها نحو المنطقة.
- فقد اهتمت النظم العربية في هذا الإطار بمصالحها الخاصة، المتمثلة في ضمان بقائها في الحكم، واستمرار علاقاتها مستقرة وجيدة مع القوى الكبرى في النظام العالمي، التي تضمن لها هذا البقاء والدعم رغم فقدان شرعيتها داخلياً؛ حيث مثل التطبيع مع إسرائيل مدخلاً لذلك وإثباتاً للولاء من ناحية.
- امتداد وتوسع عملية التطبيع من مجرد تطبيع سياسي دبلوماسي إلى مجالات أخرى يدل على الأمر السابق ذكره من مساعي النظم العربية لتحقيق مصالح خاصة وكسب ود النظام العالمي. ومن ناحية أخرى يمثل محاولة من النظم العربية تسريب عملية التطبيع إلى المستوى الشعبي من خلال نقله من مستوى الخطابات والوثائق إلى مستوى التطبيق والتفعيل في الواقع المعيش وتخلله في الحياة اليومية للناس حتى يعتادوه، ثم إثبات وترسيخ وجهة النظر الرسمية عن كون عملية التطبيع خادمة للقضية الفلسطينية وحلها، ثم الانتقال لمرحلة إقناع الشعوب بانفصال العلاقة مع الكيان الإسرائيلي عن دعم القضية الفلسطينية.
- الاستجابة أحياناً لبعض **الضغوط الشعبية** عند تزايدها احتجاجاً أو اعتراضاً على بعض مظاهر التطبيع المحلية، والادعاء في أحيان أخرى أن وجود بعض مساحات التعاون أو إقامة علاقات مع الكيان الإسرائيلي لا يعني التخلي عن دعم القضية الفلسطينية أو تغير النظرة لإسرائيل باعتبارها عدواً للعرب. وذلك في محاولة لتنويع الشعوب وإيهامها بعدم التماهي في عملية التطبيع، وتفادي تصاعد الغضب الشعبي واتساع نطاقه.
- لا يمكن إغفال **الوضع المتردي الذي أوصلت إليه نظم الفساد والاستبداد الدول العربية** خلال العقود الماضية، اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً وحتى مجتمعياً وثقافياً، بما لا يسمح لها بأي حال بمقاومة الكيان الصهيوني، بل حتى لا يسمح لها بمعارضة التطبيع معه إرضاء للقوى الكبرى. ففشل النظم الحاكم في حفظ وتنمية قدرات الدول العربية جعلها غير قادرة على مواجهة فرض الوجود الإسرائيلي في المنطقة، لذلك فقد اختارت بديلاً آخر هو الاستسلام للأمر الواقع ومحاولة الانتفاع منه لتحقيق مصالح خاصة، بدلاً من الاعتماد على فاعلين آخرين للتعامل مع الوضع باستراتيجية مختلفة.
- الدلالة الأهم في هذا الإطار: إدراك إسرائيل أهمية وتأثير **توسعة عملية التطبيع مع الدول العربية** لضمان استقرارها وأمنها في المنطقة، لذلك فإنها لا تكف عن محاولات الالتفاف وبناء علاقات مختلفة مع الدول

العربية وخلق مصالح مشتركة مع النظم الحاكمة تحفز تلك النظم على دعم الطرح الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية.

● نجحت جهود التطبيع من الأطراف المختلفة (داخليا وإقليميا وعالميا) في إضعاف، إن لم يكن تغييب الوعي بالقضية الفلسطينية، والأهم بكون الكيان الصهيوني عدوا استراتيجيا وحضاريا للشعوب العربية والإسلامية، خاصة مع عدم وضوح انعكاس عملية التطبيع في الحياة اليومية للناس أو التأثير في معاشهم. وتتطلب عملية إعادة بناء الوعي بذلك البدء من التركيز على البعد الداخلي لخطر الكيان الصهيوني وتأثيره على معاش الناس وحياتهم؛ حيث ضعف الوعي بالانتماءات القومية والأمية لدى غالب فئات الشعوب العربية وتم تزييفه إلى أقصى الحدود، ولم يعد مؤثرا عليهم هذا البعد.

● مثلت الثورات العربية مصدر قلق لإسرائيل، لما عبرت عنه من رغبة الشعوب في إبعاد النظم الاستبدادية المطبوعة معها، ومن ثم تغيير المعادلة السياسية والاقتصادية والأمنية في المنطقة ولو على مدى بعيد، بما يهدد استقرار إسرائيل وأمنها من الخارج (إقليميا) وليس فقط داخليا من قبل حركات المقاومة الفلسطينية. وإن كان نجاح تلك الثورات لم يستمر طويلا، ومن ثم لم يتأثر مسار عملية التطبيع العربي مع إسرائيل، ولكن بدت مخاوف إسرائيل من تأثيره على علاقاتها مع الدول العربية وموقفها من القضية الفلسطينية. وسرعان ما انقضت الثورات المضادة على الثورات العربية لتستكمل مسار التطبيع بخطى أكثر علانية، في ظل أجواء شجعت دعوات ومساعي المطبوعين أن تكون أكثر ظهورا من ناحية، وحملت المزيد من القمع المادي والمعنوي للمعارضين تحت ادعاءات محاربة الإرهاب.
